العلوم الإنسانية بين التصنيف النظري والنظام التربوي

محمد وقيدي

أستاذ الفلسفة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، المغرب.

المجلة العربية للعلوم الإنسانية 11 العدد 22/85

الملخص

نرى أن تصنيف العلوم الإنسانية هو أول إشكالاتها الإبستمولوجية ، وغايتنا أن نتناول هذا الإشكال الأساسي في مستويين نراهما مترابطين : المستوى النظري الذي نريد أن نحدد به لائحة العلوم الإنسانية ، ومكانتها ضمن النسق العام للعلوم في الوقت نفسه ، ثم المستوى التعليمي الذي نسعى من ورائه إلى معرفة وضع العلوم الإنسانية المختلفة في التعليم الجامعي ضمن التقسيم المنظم لها ، بما هي اختصاصات جامعية تُدرس مستقلة ، أو فروع تدرس بوصفها مكملة لدراسات أخرى . فمن الواضح لدينا في هذه الحالة أن هناك ارتباطاً بين المستوى النظري والمستوى التربوي ، ولنقل بتعبير آخر : إن الانطلاق من اعتبار هذه العلاقة زاويةً للنظر جزء مهم من الإشكالية التي نسعى إلى التفكير فيها ومن خلالها في هذه الدراسة .

مقدمة : الإشكال العام لتصنيف العلوم الإنسانية

كانت لنا محاولة سابقة للدراسة النظرية لتصنيف العلوم ، وذلك انطلاقاً من ملاحظتنا لإشكال إبستمولوجي بالنسبة لهذا التصنيف ، يتمثل في اختلاف لائحة العلوم الإنسانية لدى عدد من المفكرين والمصنفين الذي ساءلنا تصنيفاتهم للعلوم . لقد ساءلنا في محاولتنا السابقة التي نشير إليها هنا كلاً من ابن خلدون وماركس وبياجي وميشيل فوكو ، فوجدنا من خلال دراستهم بوصفهم نماذج أن بعض العلوم تحضر بوصفها علوماً أساسية في بعض التصنيفات ، على حين تغيب في بعض ، كما أن النظر العام إلى العلوم الإنسانية المختلفة بوصفها علوماً داخل نسق المعرفة العلمية مختلف من تصنيف إلى آخر .

لقد رأينا ونحن نسائل عدداً من المفكرين الذين صنفوا العلوم الإنسانية أن هذه العلوم وُجدت لدى ابن خلدون موحدة في علمين ؛ هما علم العمران البشري ، أو الاجتماع الإنساني ، وعلم التاريخ . ووُجدت موحدة لدى أوغست كونت في علم واحد هو علم الاجتماع ، وذلك باعتبار التطابق لديه بين الظاهرة المجتمعية والظاهرة الإنسانية ، كما أن العلوم الإنسانية توحدت لدى الماديين التاريخيين في علم التاريخ الذي عده ألتوسير القارة الجديدة التي افتتحها ماركس في مجال المعرفة لتتمحور حوله علوم أخرى ؛ مثل علم الاقتصاد ، وعلم الاجتماع . ورأينا كذلك أن العلوم الإنسانية تتعدد ضمن تصنيف بياجي لها فتشمل مجموعة من العلوم التي يدعوها بالعلوم النفسية الاجتماعية ، وفيها يعكس مرحلة جديدة في تاريخ هذه العلوم ، تتميز بالتعدد بعد مرحلة التوحد التي عرفتها في تصنيفات القرن التاسع عشر بصفة خاصة . فهناك علوم أخرى تُضاف لدى بياجي ؛ مثل علم النفس والأنثربولوجيا الثقافية والإثنولوجيا والاقتصاد والإبستمولوجيا التي ينسب بياجي إلى نفسه تأسيسها بما هي علم .

كان الإشكال الذي شغلنا في هذه المحاولة السابقة التي نكتفي هنا بالإشارة الموجزة إليها نظرياً يتعلق بالمشكلات الإبستمولوجية التي طرحها تصنيف العلوم الإنسانية ، سواء فيما يتعلق بمكانتها ضمن نسق العلوم بصفة عامة ، أو تحديد

لائحتها عندما نشير إليها بصفة خاصة بهذا اللفظ الدال عليها ، بوصفها قطاعاً من المعرفة الإنسانية ، أي العلوم الإنسانية .

لكن ، حيث إننا في الوقت الراهن نروم المزاوجة بين البحث في الوضع الإبستمولوجي للعلوم الإنسانية وبين البحث في وضعها التربوي ، فإننا نريد أن نشير إلى جانب اهتممنا به منذ محاولتنا الأولى التي أسلفنا الإشارة إليها ، وهو العلاقة المتبادلة التي ترتبط بها العلوم الإنسانية . لقد بدا لنا منذ ذلك الوقت أن ظهور بعض العلوم الإنسانية بوصفها علومًا أساسية في بعض التصنيفات واختفاءها في تصنيفات أخرى ، أو النظر إليها بوصفها علوماً فرعية فحسب ، لا يعود إلى معايير العلمية فحسب ، بل يعود إلى التصورات المختلفة للعلاقات بين العلوم الإنسانية ؛ فضمن هذه التصورات ، المختلفة تكون تلك العلوم أساسية أو تغدو مجرد فروع من علوم أخرى[1] .

تقاطع العلوم الإنسانية

نرى أن هناك بُعداً تربويًا لكل تصنيف من تصنيفات العلوم بصفة عامة ، وهذا لأن كل تصنيف يتضمن ، زيادة على المبادئ المعرفية التي يتم ترتيب العلوم تبعًا لها ، مبادئ أخرى تتعلق بتعليم تلك العلوم ، وبتوزيعها على مختلف المؤسسات التي تختص في هذا التعليم . والبحث في العلاقات التي تربط العلوم الإنسانية بعضها ببعض مدخل حق لدراسة الإشكالات التي يطرحها البُعد التربوي لتصنيف العلوم الإنسانية . كما أن وضع العلوم الإنسانية ضمن النسق العام للعلوم مدخل آخر لدراسة تلك الإشكالات . وهكذا نرى أن البحث في علاقات العلوم الإنسانية يكون بحثاً في مشكل نظري له علاقة بمشكل تربوي ، هو تقسيم العلوم الإنسانية ونظام تعليمها في الجامعات .

لقد اتجه نظرنا ، فعلاً ، بعد المحاولة الأولى في دراسة علوم الإنسان ضمن تصنيفات العلوم إلى البحث في صيغ العلاقات الممكنة بينها ، وهذا ما خصصنا له محاولة ثانية . وقد نظرنا إلى هذه العلاقات في ضوء ما كان

أوغست كونت A.Comte يدعوه بالتقسيم المنظم للعمل العلمي . وهناك ضمن هذا المنظور أمران مترابطان : **الأمر الأول** ، هو أن الأوان قد حان لتقسيم العلوم إلى مجموعة من الاختصاصات التي يهتم بكل واحد منها جزء من العقول المفكرة في موضوعات المعرفة الثانية . وأما **الأمر الثاني** فهو أن هذا التقسيم لا يعني انفصال العلوم بعضها عن بعض بقدر ما يعني تنظيماً للعمل فيها ؛ ضماناً للدقة ولسير الإنتاج بوتيرة أكبر . وقد طبق أوغست كونت هذا المبدأ على المعرفة العلمية بصفة عامة ، فذكر ستة علوم نظرية أساسية ، ولكنه لم يذكر إلا علماً واحداً يهتم بالظاهرة الإنسانية هو علم الاجتماع ، وهذا ما جعلنا نبحث في إمكان تطبيق المبدأ نفسه على هذا العلم الأخير ، والنظر إليه بوصفه يمثل في المجال الخاص الذي ندعوه بالعلوم الإنسانية مرحلة الخلط التي ينبغي أن ينتقل الفكر الإنساني منها إلى مرحلة التقسيم المنظم . وساعدنا على المضي في هذا الاتجاه من التفكير ما لاحظناه على تطور العلوم الإنسانية بعد أوغست كونت من اتجاه نحو التعدد بعد مرحلة الوحدة التي كان فيها كونت قد جمعها في علم واحد ، هو علم الاجتماع .

هناك أمرٌ آخر نحتفظ به من تصور أوغست كونت للعلوم الإنسانية ، سواء اعتبرناها كما هي عنده موحدة في علم الاجتماع ، أو كما هي الآن متعددة بتعدد موضوعاتها ، ونعني بذلك علاقة العلوم الإنسانية بالعلوم الأخرى . ولكننا في هذا الباب نأخذ بعين الاعتبار ما لوحظ على تصنيف أوغست كونت من أن التأثير فيه بين العلوم يسير حسب ترتيبه لها في خط مستقيم ، أي يكون من العلوم العليا إلى الدنيا حسب الترتيب . ولذلك فإننا نأخذ بالتصور الجدلي للعلاقة بين العلوم الإنسانية والعلوم الأخرى ، لأن من شأن هذا التصور أن يعكس القيمة الحقيقية للعلوم الإنسانية ؛ من حيث إنها تستفيد من العلوم الأخرى وتفيدها من بعض الجوانب من جهة أخرى .

لقد قادنا هذا التصور لوضع العلوم الإنسانية إلى النظر إليها بوصفها مجموعة من الميادين المعرفية المتقاطعة . ما يفسر هذا التقاطع ويوحد بين العلوم

الإنسانية هو الموضوع الشامل الذي تعالجه هذه العلوم بالدراسة ، أي الإنسان . فكل واحد من العلوم التي يشملها قطاع العلوم الإنسانية من المعرفة العلمية يدرس جانباً من جوانب السلوك الإنساني ، وهو يقوم بوصفه علما عندما يحدد موضوعه الخاص ، ويرسم حدوده بالنسبة لبقية الموضوعات الأخرى . وهذا ما يدخل في نظرنا ضمن التقسيم المنظم للعمل العلمي ، والذي تُرسم بفضله الحدود الفاصلة بين الاختصاصات المختلفة للمعرفة العلمية . لكن هذا التقسيم الذي يهدف إلى تنظيم العمل العلمي لا يعني أبداً الانفصال بين العلوم ؛ لأن هناك ترابطًا بين موضوعاتها . وهذا صادق ، بالأوْلى ، في حالة العلوم الإنسانية التي تشترك ، بالرغم من اختلافها بوصفها تخصصات ، في دراسة موضوع واحد شامل هو الإنسان .

تبدو العلوم الإنسانية من منظور هذا التصور الذي تحدثنا عنه دوائر متقاطعة ، تمثل كل دائرة منها علماً من العلوم . ويجعلنا هذا التصور نرى أن تقاطع العلوم الإنسانية يؤدي إلى وجود مساحة مشتركة بين كل دائرتين تمثلان علمين متقاطعين . فهناك بهذا المعنى تقاطع بين علم النفس وعلم الاجتماع ، وبين علم الاجتماع وعلم التاريخ ، وبين التاريخ والاقتصاد ، إلخ . ونلخص هذا القول : إن هناك تقاطعات بين كل علم من العلوم الإنسانية وعدد آخر من هذه العلوم ، بحيث إن مساحات التقاطع تكون متعددة بالنسبة لكل علم . ونرى تبعاً لهذا أنه يصعب تقديم رسم بياني واحد لكل التقاطعات الممكنة بين العلوم الإنسانية المختلفة . ولذلك نقترح من أجل معرفة هذه التقاطعات ، التي تبين في الوقت نفسه ما هو مشترك بين كل علم وبقية العلوم الإنسانية الأخرى ، أن نتصور الدائرة التي تمثل كل علم في الوسط تحيط بها مجموعة من الدوائر التي تتقاطع معها . فلمعرفة العلاقات التي تربط كل علم من العلوم بما عداه يفيدنا هذا التصور الذي ينبغي أن يقوم على تغيير العلم الذي يوجد في المركز بحيث يفيدنا ذلك في معرفة كل أنواع التقاطع الممكنة بين العلوم الإنسانية .

نستطيع أن نمثل لهذا التصور الذي تحدثنا عنه بمثال فيه أحد العلوم

الإنسانية الأساسية في المركز باحثين عن الدوائر التي تتقاطع مع الدائرة الرامزة إليه . ونختار في مثالنا أن يكون علم الاجتماع هو العلم الموجود في المركز ، علماً بأن هذا الاختيار قابل لأن يستبدل به غيره .

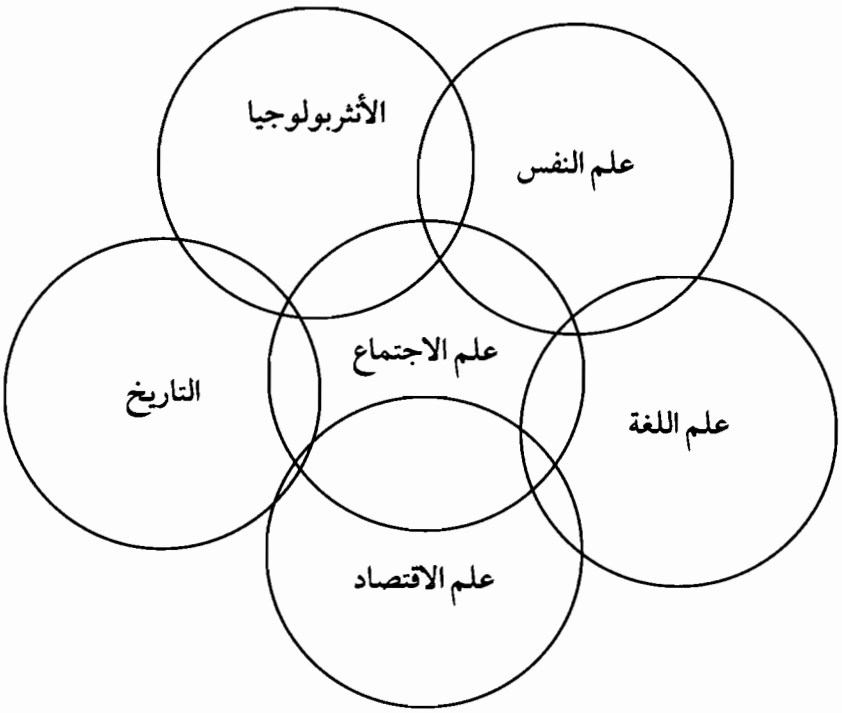

ليس هذا الرسم البياني إلا مثالاً يمكن أن نستنتج منه المساحات المتقاطعة بين علم الاجتماع وعلوم إنسانية أخرى . ولكن النتائج التي نستخلصها ستكون مغايرة لو تصورنا علماً آخر في المركز مثل التاريخ أو علم الاقتصاد أو علم السياسة أو علم اللغة أو علم النفس ؛ ولذلك فإن الرسوم البيانية للعلاقات المتبادلة بين العلوم الإنسانية ستكون متنوعة ؛ من حيث شكلها والنتائج القابلة للاستخلاص منها .

لقد كان البحث في العلاقات المتبادلة بين العلوم الإنسانية والصيغ المتعددة لهذه العلاقات موضوعاً لبحثنا في محاولة سابقة . وتوصلنا من ذلك إلى عدد من النتائج التي نكتفي هنا بالإشارة لها ، محاولين أن نرصد منها ما نراه مفيداً

لموضوعنا الحالي .

توصلنا في محاولتنا السابقة إلى أن صيغة العلاقة بين كل علم من العلوم الإنسانية وبقية علوم هذا القطاع من المعرفة العلمية يمكن أن تكون متعددة بحسب المستوى الذي نأخذها منه ؛ ذلك أن التقاطع بين علمين من شأنه أن يكون على مستواهما بوصفهما علمين أساسيين ؛ مثل علم النفس وعلم الاجتماع أو علم التاريخ وعلم الاقتصاد ، فتكون مساحة التقاطع بينهما مجالاً مشتركاً يشتغل به علماء من الجانبين ، ويكون هذا المجال فرعاً يُمكن أن يُحسب على العلمين . ونرى أن هذه المجالات المشتركة بين العلوم الإنسانية متعلقة بموضوعات يتعاون في دراستها علماء من علمين إنسانيين ، بل قد يشمل هذا التعاون أكثر من علمين بحسب المقتضيات التي تقتضيها دراسة الموضوع المعنيّ ، وقد أصبحت هذه المجالات المشتركة من الأهمية في إنتاج معرفة بالظواهر الإنسانية إلى الحد الذي أصبح هناك من يطالب بتصنيفها علوماً نظرية مستقلة ، وبتلقينها بوصفها اختصاصاً مستقلاً .

يبدو ، إذن ، أن مراعاة مجموع العوامل التي تدخل في تحليل ظاهرة إنسانية ما هي المدخل لدى العلماء الباحثين في كل علم من العلوم الإنسانية إلىً الخروجً عن حدود علم خاص من بين هذه العلوم ، والدخول في حدود علم آخر يتقاطع معه . ونستطيع أن نضرب مثالاً لذلك الظاهرة النفسية ، إذ عندما نبدأ في دراستها ناظرين إليها لا من حيث هي ظاهرة فردية فحسب ، بل من حيث هي ظاهرة تتدخل في حدوثها وسيرورتها عوامل مجتمعية أيضاً ، فإن عالم النفس الذي يسعى إلى أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار يدخل بذلك في علاقة مع علم الاجتماع الذي يدرس العوامل المجتمعية في إطار مستقل عن تأثيرها في تكوين الظاهرة النفسية . ولقد أدى هذا الأمر ، ولا سيما حين نضيف إليه أيضاً اهتمام طائفة من علماء الاجتماع بأثر الظواهر المجتمعية على سلوك الأفراد ، إلى نشأة فرع وسيط يتداخل فيه البحث في علم النفس مع البحث في علم الاجتماع ، ونعني بذلك علم النفس الاجتماعي .

والعلوم الإنسانية لا تتقاطع لكي تكون نتيجة تقاطعها بوصفها علوماً أساسية هي نشأة بعض الفروع المشتركة في مساحة التقاطع بينها فحسب ، بل إن العلوم الإنسانية الأساسية قد تتقاطع عبر فروعها ، فيكون التعاون بين علمائها في هذا المستوى ، وتصبح هذه الحالة واقعاً للبحث في مجال العلوم الإنسانية عندما يكون محور البحث موضوعاً واسعاً تتناوله فروع متعددة من علوم أساسية . فلو فرضنا ، مثلاً ، أن الظاهرة المُراد دراستها تربوية ، فإن فرع علم النفس الخاص بالتربية وفرع علم الاجتماع الخاص بالظاهرة نفسها يلتقيان في دراستها . وقد نجد أن علم الاجتماع التربوي أقرب إلى التعاون مع علم النفس التربوي من بعض فروع علم الاجتماع الأخرى ، وهو الأمر نفسه الذي يصدق على علم النفس التربوي . ونُعطي مثالاً آخر لذلك فنقول : إذا كانت الظاهرة المدروسة متعلقة بالعالم القروي ، فإن فروع علم الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا المتعلقة بهذا العالم ستكون أقرب إلى التعاون بينها منها إلى صلتها بالفروع الأخرى من علومها الأساسية .

هناك مستوى آخر للتداخل بين العلوم الإنسانية الأساسية والفرعية على السواء ، وهو الذي يكون على صعيد انتقال النظريات والمفاهيم . ونقصد هنا الإشارة إلى أن بعض النظريات والمفاهيم ، بل بعض المناهج المرتبطة بها في كل علم ، قد تصبح ذات فائدة في علوم أخرى ، فتساعد العلم الذي تنتقل إليه على النظر إلى موضوعه موضوعيّاً ، وعلى بلوغ نتائج أكثر إحاطة بمجال دراستها . فعند دراستنا للعلوم الإنسانية المختلفة نلاحظ انتقالاً لبعض المفاهيم والنظريات التي نكتفي في هذا المقام بضرب مثال لها يتمثل في مفهوم اللاشعور ، وفي نظرية التحليل النفسي بصفة عامة ، ثم في منهج التحليل البنيوي ، حيث جرى الانتقال من علم النفس أو من علم اللغة أو علم الاجتماع إلى علوم إنسانية أخرى ، مثل علم الاجتماع وعلم الاقتصاد والتاريخ[2] .

كانت هذه المظاهر ، التي تتعلق بالتقاطع بين العلوم الإنسانية على مستويات مختلفة ، أحد المداخل التي اعتمدناها عند التفكير في تصنيف هذه

العلوم على الصعيد النظري من جهة ، ثم عند التفكير في نظامها التربوي في التدريس الجامعي لها من جهة أخرى . وهاتان قضيتان ستكونان موضوع تفكيرنا في الفقرات اللاحقة .

التصنيف النظري للعلوم الإنسانية

لقد فكرنا في محاولة سابقة أيضاً في تصنيف العلوم الإنسانية ، آخذين بعين الاعتبار المشكلات التي أثارتها التصنيفات الموجودة ، وناظرين في أسس الاقتراحات التي قدمها المصنفون على اختلاف اتجاهاتهم وتباين تصوراتهم للعلوم الإنسانية . وقد كان هدفنا من الاهتمام بتصنيف العلوم الإنسانية أن نخرج من بين الاختلافات القائمة حولها بفكرة أوضح عن مكانتها العامة ضمن نسق العلوم من جهة ، ثم عن تجديد لائحة العلوم الأساسية والفرعية منها من جهة أخرى .

لن يكون هدفنا هنا هو استعادة مضمون المحاولة التي قمنا بها في تفاصيلها ؛ إذ نحن نعود إليها هنا في اتجاه محدد هو التفكير في التقاطع بين التصنيف النظري للعلوم الإنسانية وبين نظامها . لذلك ، فإننا نكتفي في هذا المقام ، طلباً للفائدة المحددة المرجوة ، بعرض موجز لأهم النتائج ، موجهين إياها الوجهة التي تجعلها مفيدة لنا في الانتقال من التصنيف النظري للعلوم الإنسانية إلى النظام التربوي الذي يستند إليها تعليمها في المستوى الجامعي ، علماً منا بأن جلّ التصنيفات كانت تتضمن ، زيادة على مبادئها النظرية المعرفية ، مبادئ أخرى تربوية تتعلق بتعليم العلوم بصفة عامة .

إذا انتبهنا ، أولاً ، إلى الوضعية العامة للعلوم الإنسانية في التصنيفات المختلفة للعلوم ، وبخاصة منها تلك التصنيفات التي عاصرت نشأة العلوم الإنسانية وتطورها ، فإننا نلاحظ أن هذه العلوم توضع أخيرة في الترتيب بعد العلوم الرياضية والمنطقية وعلوم الطبيعة ، ثم علوم الحياة .

يبدو هذا الوضع ، في نظرنا ، طبيعيّاً من جهة أولى ، وذلك من حيث إن

تعقد الظاهرة الإنسانية يأتي في جانب منه من تداخل عوامل متعددة تتعلق بها العلوم التي توضع سابقة في الترتيب . فالإنسان كائن فيزيائي متأثر بالظواهر الفيزيائية وعبرها بالظواهر الفلكية ، وهو كذلك كائن حي تتأثر ظواهره العقلية والنفسية والمجتمعية بطبيعته هذه . وحيث إن العلوم الرياضية والمنطقية تكون مفيدة في داسة كل الظواهر التي سلف ذكرها ، فإن نفاذها إلى مجال العلوم الإنسانية أيضاً كان أمراً طبيعيّاً ، ومظهراً من مظاهر بلوغ العلوم الإنسانية بدورها إلى مرتبة المعرفة العلمية المستقلة ، علماً بأن النفاذ الذي يكون للتحليل الرياضي إلى هذه العلوم يتكيف مع طبيعة موضوعها ، وقابليته في حدود معينة لهذا التحليل .

لكن ، مع أخذنا بهذا المبدأ الذي يفسر وضعية العلوم الإنسانية في آخر ترتيب العلوم ، كما يفسر تأخرها التاريخي في بلوغ المعرفة العلمية ، فإننا نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن العلاقة بين العلوم الإنسانية وغيرها من العلوم لا يمكن أن يكون لها اتجاه وحيد في التأثير ، يذهب من العلوم الرياضية والفيزيائية فحسب ، بل إن للعلوم الإنسانية بدورها أهمية داخل النسق العام للعلوم ، ولها بدورها تأثير في المعرفة العلمية بصفة عامة . فحين نأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار ، فإن هناك نتائج نظرية تتعلق بوضعية العلوم الإنسانية ؛ حيث تغدو لها مكانة أكثر رسوخاً في المعرفة العلمية ، كما أن هناك مقتضيات تربوية تتعلق بالنظام الذي سيخضع له تدريس تلك العلوم في الجامعة ، وهو الأمر الذي سنعرض بصدده اقتراحات في فقرة لاحقة .

عندما فكرنا بعد هذا في تصنيف العلوم الإنسانية نفسها ومحاولة حصر لائحتها ، في الوقت الحالي على الأقل ، تبين لنا أنه يمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع كبرى هي : العلوم النظرية الأساسية ، ثم العلوم البينية ، والعلوم الفرعية ، ثم العلوم التطبيقية .

1) نقصد بالعلوم النظرية الأساسية مجموع الميادين التي بدأت نشأتها منذ القرن التاسع عشر ، والتي قامت من أجل البحث في مستوى من مستويات

فعالية الإنسان سواء كان فرداً أو جماعة . وقد توالى منذ القرن التاسع عشر استقلال هذه العلوم عن الفلسفة من جهة ، وعن العلوم الإنسانية الأخرى نفسها من جهة أخرى .

نستطيع أن نذكر في هذا الإطار العلوم التالية : علم الاجتماع ، وعلم النفس ، وعلم الاقتصاد ، وعلم اللغة ، وعلم التاريخ ، والأنثربولوجيا الثقافية ، ثم الإبستمولوجيا وتاريخ العلوم .

2) نقصد بالعلوم البينية مجموع الميادين المعرفية التي نشأت في إطار التقاطعات الممكنة بين العلوم النظرية الأساسية ، أي التي تشكلت بتعبير آخر ضمن مساحة التقاطع بين علم إنساني أساسي وآخر . وتلتقي هذه العلوم مع الفئة الثالثة التي سنذكرها ، أي العلوم الإنسانية الفرعية .

لقد سبق أن قلنا إنه لا يمكن تقديم رسم بياني لمجموع العلاقات التي تترابط بها العلوم الإنسانية ، مقترحين وضع علم من هذه العلوم في المركز لمعرفة علاقاته بالعلوم الأخرى ، ثم الانتقال بعد ذلك إلى علم آخر . وهذا الذي قلنا يصدق عند البداية في البحث عن العلوم البينية التي تقع في مساحات التقاطع بين العلوم الإنسانية ؛ إذ إننا نتعرف العلوم الواقعة بين علم ما وبقية العلوم عندما ندرس علاقة كل علم بالعلوم الأخرى .

إذا نظرنا في التقاطعات المختلفة بين العلوم الإنسانية ، فإننا نستطيع أن نرصد وفقاً للمنظور الذي حددناه عدداً من العلوم البينية . وهكذا ، فإننا عندما ننظر في التقاطعات الممكنة بين علم النفس وعلم الاجتماع نجد أن أول علم بيني بارز في هذا الإطار هو **علم النفس الاجتماعي** . وليس المقام الذي نحن فيه مما يدعونا إلى التفصيل في الحديث عن هذا العلم ونشأته وتطوره واتجاهاته ، ولا عن سعي الباحثين فيه إلى إثبات استقلاله عن العلوم المجاورة والمتقاطعة معه . نكتفي هنا بالتعريف بهذا العلم من حيث إنه دراسة سلوك الفرد من حيث هو متأثر في مظاهر هذا السلوك بالجماعة التي يعيش فيها ، وهو التأثير الذي قد يكون مباشراً أو غير مباشر حسب شروط حدوثه . غير أن علم النفس

الاجتماعي لا يُغفل من جهة أخرى أن الجماعة مكونة من أفراد ، وأن التأثير قد يكون متبادلاً ، وهو الأمر الذي يجعل موضوع هذا العلم هو دراسة التفاعل بين الفرد والجماعة التي يحيا فيها[3] .

هكذا ، فإن علم النفس الاجتماعي تشكل بوصفه ميداناً جديداً لدراسة الظواهر الإنسانية من جانبين : دراسة الكيفية التي تؤدي بها تهيؤات الأفراد النفسية إلى تأسيس المؤسسات المجتمعية ، ثم دراسة الشروط المجتمعية التي تؤثر في سلوك الأفراد الذين يتكون منهم مجتمع معين[4] .

طُرحت بالنسبة لعلم النفس الاجتماعي مسألة الحدود الفاصلة بينه وبين علم النفس من جهة ، ثم بينه وبين علم الاجتماع من جهة أخرى . والواقع أنه ليس من السهل رسم هذه الحدود ، أو القول الحاسم بأنه فرع من أحد العلمين الأساسيين السالفي الذكر ؛ إذ هو يقع في مساحة التقاطع بينهما ، ويظهر بوصفه فرعاً لكل منهما . لقد اهتم الباحثون بمسألة الفروق الفاصلة بين علم النفس العام وبين علم النفس الاجتماعي ، وحاول العلماء المهتمون بهذا الميدان في بداية نشأته أن يبرزوا أوجه الاختلاف بين العلمين . كما قامت محاولات للتمييز بين علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع ، وبخاصة أن كلاً منهما يدرس سلوك الإنسان وسط الجماعة ، كما أن علم النفس الاجتماعي تقاطع مع علم الاجتماع من حيث الموضوع ، ومن حيث التأثر به على صعيد مناهج البحث وتقنياته[5] .

أدى التقاطع المشترك بين علم النفس الاجتماعي وعلم النفس وعلم الاجتماع على السواء إلى أن الاشتغال بموضوعاته وتطوير مناهجه وتقنيات البحث فيه كان من باحثين ينتمون إلى العلمين الأساسيين ؛ أي علم النفس وعلم الاجتماع . ولهذا التداخل ، كما سنرى ، مقتضياته التربوية التي سنشير إليها في اللاحق . ويمكن أن نعبر عن علاقة علم النفس الاجتماعي بكل من علم الاجتماع وعلم النفس بالرسم البياني التالي :

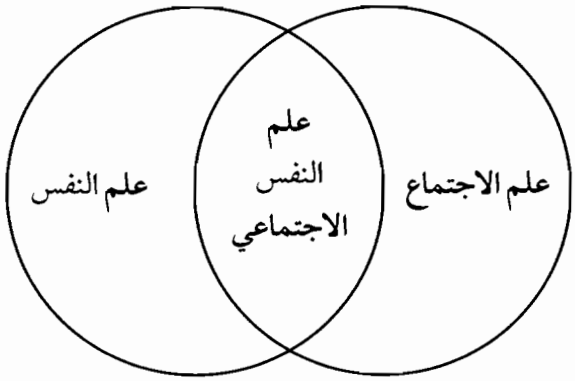

يفيدنا هذا الرسم البياني في القول : إن علم النفس الاجتماعي يبدو جسراً تمر عبره العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع . وتبدو كيفيات الانتقال المتبادل من كل من هذين العلمين الأساسيين إلى الآخر .

تقوم بالإضافة إلى ما سلف ذكره علاقة بين علم النفس الاجتماعي وبين ميدانين آخرين من الدراسات الإنسانية ، ونعني بذلك الدراسة الإثنولوجية والأنثربولوجية ، ولهذا التقاطع أيضاً مشكلاته وفوائده بالنسبة لعلم النفس الاجتماعي[6] .

لم يكن قصدنا هنا أن نعرض لعلم النفس الاجتماعي من جهة تاريخه ، ولا دراسة مشكلة العلاقة بينه وبين العلوم الإنسانية الأخرى ، بل انحصر هدفنا في الإشارة إليه بوصفه أحد العلوم البينية التي يطرح قيامها وتطورها مشكلات إبستمولوجية نظرية ، كما يطرح مسألة اعتبار مقتضيات تربوية في تقسيم العمل الجامعي .

لا توجد في مساحة التقاطع بين علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي فحسب ، بل هناك علم آخر حديث النشأة هو **علم اجتماع الأمراض العقلية** . ونستطيع القول : إنه إذا كان علم النفس الاجتماعي يتقاطع مع علم النفس العام الذي يدرس الظواهر النفسية السوية ، فإن علم اجتماع الأمراض العقلية يلتقي مع علم النفس العام من الجهة التي يكون فيها دراسة للظواهر النفسية المرضية . ولكن هذا العلم لا يدرس الأمراض النفسية والعقلية من الزاوية نفسها التي يدرسها منها علم النفس المرضي ، بل إنه يدرس تلك الظواهر من

جهة كونها ناتجة عن تفاعل الفرد مع شروطه المجتمعية وأثرها على صحته النفسية . كما أن علم اجتماع الأمراض العقلية قد يدرس الوسائل التي يستخدمها المجتمع لعلاج الأمراض المذكورة بوصفها نتاجاً لسيرورة شروطه ؛ أي أنه يدرسها من حيث هي إشكال بالنسبة للمجتمع . ومن الواضح أن هذا العلم يلتقي أيضاً لا مع علم النفس العام فحسب ، بل مع علم النفس المرضي ، كما يكون ذا علاقة مع علم النفس الاجتماعي[7] .

لا يسمح مقامنا الحالي بالكلام عن كل العلوم البينية ؛ أي الواقعة في مساحات التقاطع بين العلوم الإنسانية المختلفة . ولكن هذا لن يمنعنا من الإشارة إلى بعضها طلباً للفائدة التربوية لمعرفتنا بها .

إذا أخذنا ، في هذا المستوى ، التقاطع بين علم الاجتماع وعلم التاريخ ، فإننا سنجد أن المساحة التي يشملها التقاطع تتضمن نوعاً من الدراسات الإنسانية التي يمكن أن نرى فيها ، من جهة أولى ، علماً بينياً ندعوه بـ**التاريخ الاجتماعي** ؛ أي التاريخ الذي لا يكتفي بالنظر إلى الوقائع التاريخية من حيث هي منعزلة ، بل يحاول النظر إليها بوصفها مظهراً من حياة مجتمعية أشمل . ومن جهة أخرى ، فإن هناك ، انطلاقاً من علم الاجتماع ، علماً آخر ندعوه بعلم الاجتماع التاريخي . ومن الواضح أن الفرق بين هذين العلمين هو في المنهج ؛ لأن العلم الأول يستخدم **التحليل الاجتماعي** لفهم الأحداث التاريخية ، على حين يستخدم العلم الثاني **المنهج التاريخي** لتفسير الظواهر المجتمعية . ويوجد العلمان معاً في مساحة التقاطع بين علم الاجتماع والتاريخ ، ونستطيع التعبير عن ذلك بالرسم البياني الآتي :

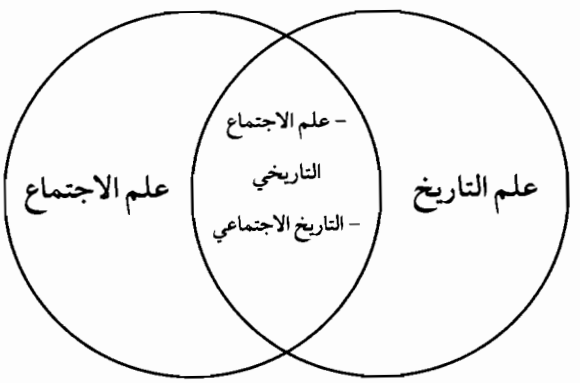

يمكن على هذا الشكل نفسه من التقاطع أن ننظر إلى مساحة التقاطع بين علم الاجتماع والاقتصاد ، فنجد أن هناك فرعاً يقوم على **التحليل الاجتماعي للظواهر الاقتصادية** ، وفرعاً آخر تكون مهمته **التحليل الاقتصادي للظواهر المجتمعية** .

نستطيع أيضاً أن نرصد في مساحة التقاطع بين علم التاريخ وعلم الاقتصاد فرعاً أول هو **تاريخ الوقائع الاقتصادية** ؛ حيث ينظر إلى هذه الوقائع من زاوية تطورها ، وفرعاً آخر يقوم على النظر إلى الوقائع التاريخية من زاوية اتباع طريقة **التحليل الاقتصادي للوقائع التاريخية** .

تقاطعات العلوم الإنسانية كثيرة ؛ لأن كل واحد من هذه العلوم يتقاطع في الوقت نفسه مع أكثر من علم ، وهذا يجعل مساحات التقاطع متعددة ومتنوعة في الوقت نفسه بالنسبة لكل علم من العلوم الإنسانية . ونستطيع أن نقف على بعض هذه التقاطعات حين نضيف إلى العلوم التي سبق ذكرها في هذا الإطار علماً آخر هو علم اللغة .

يتقاطع علم اللغة بصفة خاصة مع علم النفس من جهة ، وعلم الاجتماع من جهة أخرى . يتشكل من التقاطع الأول فرع يُدعى بـ**علم النفس اللغوي** ، وهو العلم الذي يدرس اللغة في ضوء شروطها النفسية ؛ أي من حيث هي وظيفة نفسية من جهة ، ومن حيث إنها وظيفة تتفاعل مع وظائف نفسية وعقلية للإنسان مثل الإدراك والتفكير ، ومن حيث إن هذه الوظيفة لها كذلك علاقة بحياة الإنسان النفسية في مستوييها السوي والمرضي . ويتشكل من التقاطع الثاني مع علم الاجتماع فرع آخر يُدعى بـ **علم الاجتماع اللغوي** ، وهو العلم الذي يدرس اللغة من حيث هي وظيفة مجتمعية لها لدى الإنسان علاقة بالشروط المجتمعية لحياته ، إذ تؤدي اللغة وظيفة التواصل بين أفراد الجماعة التي تكون لغتها الخاصة أحد مكوناتها بما هي جماعة ، كما أن اللغة تكون ، من جهة أخرى ، متأثرة في تكوينها وتطورها بالحياة المجتمعية تعكسها وتتفاعل مع ظواهرها الأخرى[8] .

إن قيام هذين الفرعين من المعرفة العلمية لدراسة اللغة هو ما يظهر أيضاً من خلال المؤلفات التي تشكل مداخل عامة لعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ؛ حيث نجد فيها فصولاً خاصة لدراسة تفاعل اللغة مع الشروط النفسية والمجتمعية للإنسان ، وهذا فضلاً عن المؤلفات الخاصة بكل ميدان من هذين الميدانين .

وأخيراً لا آخراً ، فإننا نريد أن نقدم عن العلوم البينية مثالاً يتعلق بما يتشكل منها بفضل التقاطعات التي تقع بين الإبستمولوجيا وعلوم إنسانية أخرى . تدرس الإبستمولوجيا المعرفة العلمية لتبحث في شروطها وإشكالاتها المعرفية . لكن ، حيث إن إنتاج المعرفة واقع إنساني له علاقة بالتطور الفكري والحضاري للإنسان ، كما أن له علاقة بشروطه النفسية والمجتمعية والاقتصادية والعقلية ، فإن هناك تقاطعات للإبستمولوجيا مع كل هذه العلوم تتشكل منها فروع علمية بينية .

العلم واقع يتطور عبر الزمن ، ويكون بذلك جزءاً من التاريخ العام للإنسانية ، يتفاعل مع كل حضارة في نشأتها وتطوراتها ونتاجاتها . ولذلك ، فإنه من الطبيعي أن نجد في كتب التاريخ العام عن الأمم والحضارات فصولاً تهم الإنتاج العلمي فيها ، وهو أمرٌ يعكس اهتمام المؤرخين عامة بالعلم ، بوصفه جزءاً من الواقع التاريخي والحضاري العام . ويلتقي هذا الأمر مع اهتمام العلماء أنفسهم وكذلك مع اهتمام الإبستمولوجيين بتطور العلوم ، إذ هو مظهر يلقي الضوء على بعض مشكلاتها الراهنة بوصفها نتاجاً لذلك التطور . هذا الاهتمام المشترك هو ما أوجد فرعاً من الدراسات التاريخية يهتم بمتابعة العلوم المختلفة في تطورها عبر الزمن ، رابطاً إياها بالتطورات العامة للمجتمع ، ونعني به **تاريخ العلوم** . لهذا الفرع العلمي ، إذن ، حدوده الخاصة ، وله تقاطعاته مع العلوم الإنسانية الأخرى التي أهمها الإبستمولوجيا[9] .

التقاطع بين الإبستمولوجيا وتاريخ العلوم من أهم مساحات التقاطع بينها وبين العلوم الإنسانية الأخرى ، بل إن هذين الفرعين من المعرفة العلمية يتقاربان

إلى حد أن يكون المشتغلون بهما هم الباحثين أنفسهم[10] .

لكن المعرفة ليست واقعاً تاريخيّاً يتطور في الزمن ويتأثر بالشروط التاريخية والحضارية فحسب ، بل هي أيضاً واقع نفسي ومجتمعي واقتصادي . ولذلك فإن للإبستمولوجيا تقاطعاً مع جميع العلوم التي تكون هذه الظواهر موضوعات خاصة لها . وحيث إن المقام لا يسمح بالحديث عن كل فرع من هذه الفروع التي تشكل مساحات تقاطع بينها وبين الإبستمولوجيا ، من حيث اشتراكها معها في الاهتمام بالمعرفة العلمية ، فإننا نكتفي هنا بالإيجاز في ذكر كلٍّ منها .

تتقاطع الإبستمولوجيا مع علم النفس فيكون نتيجة ذلك علماً بينيّاً هو **علم النفس المعرفي** ، وهو العلم الذي يهتم بدراسة الوظائف النفسية والعقلية المؤدية إلى المعرفة بصفة عامة ، وهذا ما نجده يشكل أكثر من فصل في فصول كثير من المؤلفات التي تقدم مدخلاً عامّاً لعلم النفس ، كما أن هذا العلم يهتم بالشروط النفسية لإنتاج المعرفة ؛ من حيث إن من ينتج المعرفة هم ذوات نفسية . وهذه العلاقة بين المعرفة وشروطها النفسية هي التي دعت بعض الإبستمولوجيين أنفسهم إلى ضرورة الاستعانة بعلم النفس لتحليل سيرورة المعرفة ، ومن هؤلاء نذكر بصفة خاصة الإبستمولوجي الفرنسي غاستون باشلار G. Bachelard الذي دعا إلى ما سماه بالتحليل النفسي للمعرفة العلمية وللذات العارفة بصفة خاصة[11] ؛ كما نذكر جان بياجي الذي أدمج العلاقة مع علم النفس بوصفها ضرورة لتحليل سيرورة المعرفة ؛ حيث يتضمن المنهج التكويني الذي دعا إلى تطبيقه أخذ المعطيات النفسية بعين الاعتبار[12] .

للمعرفة شروط أخرى صورية يدرسها المنطق فتتقاطع معه الإبستمولوجيا حين تدمج في تحليلها هذه الشروط الصورية . كما أن للمعرفة شروطاً أخرى منهجية يدرسها علم المناهج فتتقاطع مع الإبستمولوجيا حين تدمج ضمن دراستها النقدية للمعرفة دراسة المناهج المتبعة لتحصيلها[13] .

للمعرفة أخيراً ، لا آخراً ، شروط اقتصادية تتبادل معها التأثير ، وهو ما يؤدي بالمحلل لشروط المعرفة العلمية إلى البحث في تفاعلها مع شروطها

الاقتصادية ، فينتج عن ذلك **التحليل الاقتصادي للمعرفة** .

لا ندعي هنا أننا حصرنا بصورة كاملة اللائحة الممكنة للعلوم الإنسانية البينية في تمامها ، ولكن ما قدمناه من نماذج مختلفة منها كاف للدلالة على تنوع العلاقات التي تترابط بها العلوم الإنسانية ، علماً بأن هذه العلاقات قابلة لاتخاذ صور أكثر غنى .

ما يهمنا أن نسجله هو أن وجود هذه العلوم البينية له دلالة بالنسبة للنظام التربوي الذي تخضع له هذه العلوم عند تدريسها في الجامعات ، وهو الأمر الذي ستكون لنا بصدده اقتراحات في فقرة لاحقة مخصصة لدراسته .

3) نصل الآن إلى **العلوم الإنسانية الفرعية** ونقصد بها مجموع الفروع التي تتكون منها العلوم الإنسانية المختلفة . ومن الواضح أن لكل علم من العلوم الإنسانية الأساسية فروعاً انبثقت منه عبر تطوره . والعلوم البينية التي سلف ذكرها بعضٌ من هذه الفروع ، وإن كانت ميزتها الخاصة أنها تقع في مساحات التقاطع بين العلوم النظرية الأساسية .

الأهمية الإبستمولوجية للفروع المختلفة للعلوم الإنسانية أنها تدل على توجه في هذه العلوم نحو تخصص أكثر دقة في دراسة الموضوعات التي تتوجه إليها ، وهو الأمر الذي يساعد على الاتجاه نحو فهم أعمق لهذه الموضوعات .

ميزة العلوم الإنسانية الفرعية ، من جهة أخرى ، أنها تكون المستوى الذي تلتقي فيه العلوم النظرية الأساسية . فاللقاء بين علم إنساني نظري أساسي وآخر لا يكون بينهما في صورتهما الشاملة ، بل إن ما يقع التقاطع بينه أحياناً هو فرع من علم بفرع من علم آخر . ونذهب في هذا إلى الحد الذي نقول معه إن المشتغل في فرع من فروع العلوم الإنسانية يجد نفسه في كثير من الأحيان أقرب ، من حيث المشاركة في البحث ، إلى فروع من علوم أخرى منه إلى فروع العلم الأساسي الذي ينتمي إليه ، أو نقول في أقل تقدير : إن علاقة الباحث بهذه الفروع التي تنتمي إلى علوم أخرى لا تكون أقل موضوعية من علاقته بفروع

العلم الأساسي الذي تنتسب إليه بحوثه .

نضرب لهذا الأمر الذي أشرنا إليه مثلاً أول يتعلق بلقاء حول موضوع نفترض أنه تربوي ؛ فعالم الاجتماع التربوي في هذه الحالة يجد نفسه أقرب إلى عالم النفس التربوي منها إلى فرع آخر من فروع علم الاجتماع مثل علم الاجتماع السياسي . ونضرب مثلاً ثانياً نفترض فيه أن مجال الدراسة هو العالم القروي ، ففي هذه الحالة سيجد عالم الاجتماع القروي نفسه أقرب إلى الباحث الجغرافي المهتم بالمجال نفسه أكثر مما هو قريب من فروع علم الاجتماع الأخرى .

خلاصة القول : إن العلوم الإنسانية الأساسية لا تتقاطع بصورة شاملة فحسب ، بل إن التقاطعات قد تقع بين فروعها ، وهذا ما يؤدي إلى القول بأن مساحات أخرى للتقاطع توجد بين هذه الفروع .

4) نصل الآن إلى الصنف الرابع من العلوم الإنسانية وهو **العلوم الإنسانية التطبيقية** . ونعني بهذا الصنف مجموع التطبيقات التي تقوم لنظريات العلوم الإنسانية ومفاهيمها ومناهجها على موضوعات أخرى لا تدرسها هذه العلوم ضمن التحديد الدقيق لموضوعاتها .

القيمة الموضوعية لكل فكرة كامنة في انطباقها على جزء من الواقع . وإذا كنا قد لاحظنا تطور العلوم الإنسانية وتراكم الإنتاج فيها منذ ما يزيد على القرن ، فإن تطبيقاتها المفيدة متعددة خارجها .

لن ندعي هنا حصر كل الانطباقات الممكنة للعلوم الإنسانية ، ولكن ما نقدمه من أمثلة يدل على سعة المجال التطبيقي لهذه العلوم . ونأخذ مثالاً أولاً عن هذه التطبيقات الظاهرة الأدبية . فهناك علم خاص يدرس الظاهرة الأدبية هو ما ندعوه **النقد الأدبي** . قد يهتم هذا العلم بالظاهرة الأدبية من جوانبها الجمالية ، أي من الزاوية التي يهتم فيها بما يخص هذه الظاهرة من معايير داخل مجالها الخاص . وفي هذه الحالة ، فإن هذا النوع من الدراسات يبقى في حدوده الضيقة التي ترسم مجاله بما هو علم . ولكن ، عند الانتقال إلى دراسة هذه الظاهرة في

علاقتها مع الذات المبدعة لها في شروطها النفسية والمجتمعية واللغوية والسيميولوجية ، فإن إدماج نظريات ومفاهيم من هذه العلوم يصبح أمراً مفيداً . وتنشأ عن هذا بعض الدراسات التي نرى أنها تنتمي إلى العلوم الإنسانية والتي يصبح فيها النقد الأدبي علماً تطبيقياً يعتمد على مفاهيم ونظريات آتية من علوم أخرى . وهكذا ، فإننا نجد فروعاً مثل التحليل النفسي للأدب[14] ، وعلم اجتماع الأدب[15] ، ثم التحليل اللساني للنصوص الأدبية .

أهمية هذه الفروع أنها لا تمثل انطباق العلوم الإنسانية خارج مجالها فحسب ، بل إنها قد تكون مجالاً لالتقاء مفاهيم تعود إلى أكثر من علم إنساني واحد ، وإلى اشتراك هذه المفاهيم في تحليل ظاهرة معينة مثل الظاهرة الأدبية .

ما قلناه عن الأدب صادق على مجال آخر قريب منه هو الفن . فهناك التحليل النفسي للفن[16] ، وهناك كذلك علم اجتماع الفن ، ثم الدراسة الأنثربولوجية للإبداعات الفنية .

من جهة أخرى ، وحيث إن العلوم الإنسانية تجد فرصة للانطباق كلما كان الأمر متعلقاً بنشاط إنساني مهما كان مستواه ، فإن هذه العلوم تنطبق في مجالات أخرى . فالهندسة المعمارية والهندسة الزراعية ، بل الدراسات الطبية ، يمكن أن تجد جميعها فرصة لتطبيق نظريات العلوم الإنسانية ومفاهيمها في مجالها .

إن هذه العلوم التطبيقية مظهر لإبراز قيمة العلوم الإنسانية ضمن النسق العام للمعرفة العلمية ، ولها من ثم انعكاسات تربوية قابلة لأن ندرسها ضمن حديثنا عن النظام التربوي الذي نقترحه لتدريس العلوم الإنسانية في الجامعة .

اقتراحات تربوية

بلغنا الآن المرحلة التي صار من الممكن فيها أن نستخلص بعض الخلاصات العامة التي تتعلق بالنظام التربوي الذي نراه ملائماً لتدريس العلوم الإنسانية ؛ لأن هناك ارتباطاً بين هذين المستويين في نظرنا ، كما صرحنا بذلك

منذ بداية حديثنا هذا .

1) أول خلاصة تربوية يمكن أن نستفيدها من وضعية العلوم الإنسانية في التصنيفات النظرية هي علاقة العلوم الإنسانية بالعلوم الأخرى ؛ إذ منذ القرن التاسع عشر توالت ميادين الدراسات الإنسانية التي أصبحت تعد علوماً بمعايير المعرفة العلمية . وقد راكم كل واحد من هذه الميادين مظاهر تقدم في التحديد الدقيق لموضوعه ، كما راكم مجموعة من المناهج وتقنيات البحث ، ونتجت عن ذلك مجموعة من النتائج التي أصبحت تتشكل منها شخصية كل علم من العلوم الإنسانية . لم يعد الإنسان يسعى إلى السيطرة على الطبيعة فحسب حتى يقتصر على تطوير العلوم الرياضية والعلوم التي تدرس الطبيعة الجامدة والحية ، بل إن الاتجاه أصبح موجوداً أيضاً للسعي نحو التمكن من توجيه الظاهرة الإنسانية . واعتماداً على هذا الأمر ، فقد وقع الاجتهاد منذ القرن التاسع عشر لتوسيع مجال المعرفة العلمية لكي تشمل الظواهر الصادرة عن الإنسان بمختلف مظاهرها . والعلوم الإنسانية بهذا الاعتبار جزء من المعرفة العلمية ، حتى وإن تميز عن العلوم الأخرى تميزاً نسبياً باختلاف معايير العلمية فيه[17] .

نضيف إلى ما سبق ذكره أن العلوم الإنسانية مرتبطة بالعلوم الأخرى من حيث الموضوع والمنهج معاً ، لنخلص من ذلك أنه لا يمكن فصل تعليم هذه العلوم عن تعليم العلوم الأخرى . فالإنسان ، كما أسلفنا القول في ذلك ، كائن فيزيائي وجسم حي به تفاعلات كيميائية ، وتصدر عنه ظواهر قابلة نسبية لمعالجتها بالتحليل الرياضي في بعض جوانبها على الأقل .

نرى ، نتيجة لما ذكرناه ، أن العلوم الإنسانية لا ينبغي أن تُدرّس بمعزل عن العلوم الأخرى ، وذلك من جهتين : فلا بد ، من جهة أولى ، من تكوين ملائم في بقية العلوم بالنسبة للتكوين الخاص بالعلوم الإنسانية ، ونقصد هنا بالملاءمة أن يكون هناك اختيار ضمن برامج العلوم الإنسانية لما تكون هذه العلوم في حاجة إليه من معطيات العلوم الأخرى التي يشكل كل منها مجالاً واسعاً بالنسبة للمختصين فيه . وهذا ما يمكن أن ندرجه ضمن تسمية عامة هي :

العلم بالنسبة لغير المختصين .

لا نريد أن نترك هذا الاقتراح نظرياً ، بل نقدم له بعض الأمثلة . فاللغة ، مثلاً ، مكونة من أصوات تصير لها دلالة بعد ذلك ضمن نسق لغوي يهم جماعة معينة كبيرة أو صغيرة . وهناك ضمن علم اللغة فرع يختص بدراسة الأصوات (الفونولوجيا) . ولكن ، حيث إن الصوت بصفة عامة ظاهرة فيزيائية ، فإنه يكون من الملائم تقديم نظرة موجزة عن الدراسات الفيزيائية للصوت للمتكونين في علم اللغة .

نقدم مثالاً آخر عن هذه العلاقة نفسها بين العلوم الإنسانية والعلوم الأخرى من خلال علم النفس ؛ فللحياة النفسية والعقلية علاقة واضحة بالشروط الفيزيولوجية ، وذلك سواء في حالة الصحة أو في حالة المرض أو في شروط الانتقال بين هاتين الحالتين . والإنسان جسم حي ، تكون أولاً لحياته علاقة بشروط جهازه العصبي وانتظام وظائف أعضائه أو اختلالها ؛ ولذلك فإنه لا غنى ، من أجل الفائدة المرجوة ، عن ربط الدراسات النفسية بتلك المتعلقة بالعلم الفيزيولوجي ، وهذا على صعيد توازن شروط الحياة بالنسبة للجسم الحي أو على صعيد اختلال هذه الشروط .

ما نقترحه في هذا المستوى هو جعل بعض وحدات التكوين في علم النفس خاصة بالعلم الفيزيولوجي . وإذا كان المتكونون لا يوجدون في الكليات العلمية التي يُدرّس بها هذا العلم ، فإنه من الممكن توجيههم إلى هذه الكليات لتحصيل الوحدات المطلوبة ؛ لأن من شأن هذا التكوين أن يمنحهم فرصة لفهم أكثر موضوعية لظواهر النمو النفسي والعقلي ، وللتوازنات والاختلالات في سيرورة هذا النمو ، بل بعد هذه المرحلة عند اكتمال شروط النمو .

لا ننظر ، مع ذلك إلى العلاقة بين العلوم الإنسانية التي قدمنا عنها مثالاً وبين العلوم الأخرى من منظور سيرها في اتجاه واحد ، أي حاجة العلوم الإنسانية إلى ما عداها من علوم . فالعلاقة متبادلة حتى وإن اختلف مستواها من طرف إلى آخر . ولذلك نرى من الملائم أن يكون هناك تكوين خاص في بعض

فروع العلوم الإنسانية للمتكونين في العلوم الأخرى . والمثال الأول لذلك لدينا هو التكوين الخاص الملائم في علم النفس . فليست الشروط الفيزيولوجية هي التي تؤثر في الظواهر النفسية ، بل إن الظواهر النفسية بدورها قد تكون لها انعكاسات على الصعيد الفيزيولوجي ؛ سواءٌ في حالة الصحة ، أو من حيث الأعراض المرضية المختلفة . وهذا ما يدعونا أيضاً إلى إدماج علم النفس ، سواء بوصفه علماً عامّاً أو من حيث فرعه المختص بدراسة الأمراض النفسية والعقلية ، في إطار الدراسات الطبية .

هناك مثال آخر لمثل هذه الامتدادات في دراسة العلوم الإنسانية خارج إطارها يكون بدوره ناتجاً عن العلاقة بين العلوم الإنسانية والعلوم الأخرى . ونستمد هذا المثال ذا الدلالة من المكانة التي تحتلها الدراسات المتعلقة بالإبستمولوجيا وتاريخ العلوم . فموقع هذه الدراسات في الغالب يكون هو كليات الآداب في الحالات التي تشمل فيها هذه الكليات الدراسات الفلسفية والنفسية والاجتماعية . ومما لا شك فيه أن الذين يتلقون تكويناً في هذه الدراسات يكونون في حاجة إلى الدراسات الإبستمولوجية وإلى تاريخ العلوم . ولكننا نقول إن هذه الدراسات نفسها لا تستقيم حسب الغايات المقصودة منها إن كانت منفصلة انفصالاً تاماً عن كل تعليم للعلوم التي تشكل موضوعاً لها . وهذا ما يدعونا إلى القول إنه من الملائم إدماج دراسة علوم أخرى غير العلوم الإنسانية يتلقاها المتكونون في مجال الدراسات الفلسفية والإنسانية ؛ لتكون أساساً بالنسبة إليهم في التعرف الموضوعي على المعطيات المتعلقة بالعلوم التي يدرسون مشكلاتها الإبستمولوجية ، بما في ذلك العلوم الإنسانية نفسها . فمن المفيد في نظرنا أن يتلقى المتكونون في مجال الفلسفة والعلوم الإنسانية مثل هذا التعليم ، كما أنه يكون من المفيد نظرياً أن يشترك في بحث في هذا الميدان العلماء المختصون في الميادين المعنية بالدراسة مع الإبستمولوجيين والفلاسفة ؛ ذلك أننا نرى أن الانفصال بين تعليم إبستمولوجيا العلوم وبين تعليم هذه العلوم نفسها ، وهو الأمر الذي ينعكس على مستوى البحث ، أمرٌ يعوق التطور الحق لمثل هذه الدراسات حسب الغايات المرجوة منها نظريّاً وتربويّاً على السواء . ونحن نكرر هنا في صيغة متجددة اقتراحاً سبق لنا أن قدمناه منذ سنوات[18] .

هذا الاشتراك الذي ندعو إليه في البحث حول المشكلات المعرفية للعلوم توجيه آخر للنظام التربوي الملائم لتعليم العلوم في الجامعات ، وهو التعليم الذي نرى أنه يكون مناسبة موضوعية لإعادة الترابط بين مجموع فروع المعرفة العلمية ، وتجاوز كل فصل مفتعل بين العلوم ؛ لأن التقسيم بينها ، كما أوضحنا ذلك ، لا يكون إلا من أجل تنظيم العمل العلمي . فليست الدراسات الإبستمولوجية والإنسانية عموماً هي التي تكون في حاجة إلى تعليم العلوم الأخرى داخل تكوينها المختص فحسب ، بل إن العلوم الأخرى الرياضية والطبيعية والبيولوجية تكون في حاجة إلى تعليم في مجال العلوم الإنسانية .

نرى في هذا المستوى الذي أشرنا إليه أن التكوين المتخصص في العلوم المختلفة في حاجة إلى الدراسات المتعلقة بتاريخ العلوم وبالإبستمولوجيا ، وذلك للفائدة التربوية الكبرى لهذه الدراسات في فهم الاكتشافات العلمية عبر تطوراتها ، وفهم الإشكالات التي سبقت نشأتها ، وتلك التي جاءت بعد هذه النشأة . وقد أكد عدد من العلماء أنفسهم هذه الفائدة ، بل إن قسماً من إنتاجهم الفكري ذهب إلى دراسة المشكلات المتعلقة بتاريخ علومهم ومشكلاتها الإبستمولوجيا[19] .

من جهة أخرى ، وحيث إن إنتاج المعرفة العلمية تتدخل فيه شروط تاريخية ومجتمعية ونفسية واقتصادية ، فإن التحليل الإبستمولوجي الذي يبحث في شروط المعرفة العلمية يمكن أن يتضمن عناصر من التحليل تتضمن البحث في العوامل الخاصة بهذه المستويات ، كما أنه يكون من المطلوب في بعض الأحيان تجاوز العناصر التي يتضمنها التحليل الإبستمولوجي لتقديم تكوين ملائم في بعض العلوم الإنسانية مثل التاريخ أو علم النفس أو علم الاجتماع أو علم الاقتصاد إذا كانت هذه العلوم تتناول المعرفة العلمية من جهة ما تبحث فيه من موضوعات .

هكذا ، فإننا نستند هنا إلى الفائدة التربوية للعلوم الإنسانية للقول بضرورة توسيع تعليمها ، وذلك بإدماج العناصر الملائمة منها في التكوين الخاص بالعلوم

الأخرى . ولا نشك في أن هذا سيعمل على وضع العلوم الإنسانية في مكانتها المستحقة ضمن نسق العلوم ، مراعاة لما عرفته من تطورات وصار لها من فوائد .

نرى ، بالإضافة إلى ما سلف ذكره ، أن التوسع في تعليم العلوم الإنسانية لا ينحصر في إدماجها ضمن تكوين مناسب للعلوم النظرية فحسب ، بل يتعلق الأمر كذلك بتوسع يكون في صيغة تكوين إضافي ذي فائدة تربوية بالنسبة لتخصصات أخرى تقنية أو تطبيقية . وهكذا ، فإننا نستحسن أن يكون هناك تعليم لعناصر من العلوم الإنسانية ، بالقدر والتوجه الملائمين لكل تخصص ، بالنسبة لمدارس المهندسين والمدارس التي تتخصص في التكوين التقني . فكما أن للعلوم النظرية تاريخاً ، فإن للتقنية بدورها تاريخاً آخر مرتبطاً به . ومن الفائدة المطلوبة بالنسبة لمثل هذه التخصصات دراسة تاريخ العلوم والتقنيات ، ودراسة التطورات التي عرفتها الحضارات الإنسانية المتعاقبة في هذا المجال ، ودراسة المشكلات الفلسفية والمجتمعية التي يطرحها تطور التقنيات . وهذه كلها أمور يكون تعليم العلوم الإنسانية بالقدر المطلوب مفيداً بصددها .

2) هناك الخلاصة العامة الثانية التي يمكن استخلاصها من التصنيف النظري للعلوم الإنسانية بالنسبة للنظام التربوي المطلوب لهذه العلوم . فقد رأينا عند الدراسة الإبستمولوجية لوضعية العلوم الإنسانية أن هذه العلوم مترابطة فيما بينها ، وأن دراسة موضوع كل واحد منها أو جزء منه ، على الأقل ، يتطلب استعانة بنظريات ومفاهيم ومناهج وتقنيات في البحث من العلوم الأخرى . وقد رأينا أيضاً أن العلوم الإنسانية ، التي اقترحنا أن ننظر إليها على أنها دوائر تتقاطع بينها ، فتوجد نتيجة لذلك مساحات تمثل المجالات المشتركة للبحث بين كل علمين نتصور بينهما تقاطعاً ، بل إننا رأينا أن هذا التقاطع يشمل الفروع أيضاً ؛ فيكون في البحث المشترك لقاء على صعيد الفروع لا على صعيد العلوم النظرية الأساسية بالضرورة .

ما نريد أن نتحدث فيه الآن هو المقتضيات التربوية التي تكون بمثابة الانعكاس التربوي لذلك الترابط النظري .

نرى ، في هذا المستوى الذي تحدثنا عنه ، أن تعليم العلوم الإنسانية في مجال الجامعة والدراسات العليا بصفة عامة ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار طابع التمايز والتواصل الذي تتسم به العلوم الإنسانية بصفتيه هاتين في آن . فالعلوم الإنسانية متمايزة موضوعياً ، وقد كان تمايزها بموضوعاتها ومناهجها وتقنيات البحث فيها من عوامل ظهور كل واحد منها بما هو علم ، ولكن تمايزها هذا لا يعني ، كما أوضحنا ذلك ، الانفصال التام بينها .

إذا أخذنا الترابط بين العلوم الإنسانية على الصعيد التربوي نرى أنه ينبغي أن ينعكس في وحدة تعليمها ضمن مؤسسة واحدة بوصفها علوماً أساسية ، وذلك بغض النظر عن أي تدريس لها بوصفها علوماً مساعدة لاختصاصات أخرى . هكذا ، فإننا نرى أن علم النفس وعلم الاجتماع والأنثربولوجيا والإثنولوجيا والسيميولوجيا والتاريخ والاقتصاد ، ثم الإبستمولوجيا ، بالإضافة إلى الجغرافيا البشرية وعلم اللغة ، ينبغي أن يضمها إطار جامعي واحد لتسهيل التواصل بين المشتغلين بها ، ولتسهيل القيام بأعمال جماعية تقوم على أساس المشاركة في البحث بين فروع مختلفة من العلوم الإنسانية .

تنبع هذه الملاحظة لدينا مما لاحظناه في عدة جامعات ، نعتمد منها هنا على نموذج الجامعة المغربية ، من توزيع لتدريس العلوم الإنسانية نرى أنه قابل لإعادة النظر فيه . فالعلم الاقتصادي والعلم السياسي يوضعان إلى جانب العلوم القانونية ، في حين أنهما حسب موضوعيهما أقرب إلى العلوم الإنسانية الأخرى ، وبخاصة التاريخ وعلم الاجتماع .

نلاحظ كذلك أن علم اللغة لا يوجد مستقلاً ، بل إنه يُدمج ضمن الأقسام المتخصصة للغات فيدرس بصفة جزئية بالنسبة لكل لغة ، أي أنه يرتبط بأقسام الآداب واللغات المختلفة ويكون تابعاً لها . لكننا نرى أن الوضع الصحيح لهذا العلم يقتضي استقلاله عن أقسام الآداب بمختلف لغاتها ووجوده ضمن قسم خاص به بوصفه علماً ، فهذه هي الحالة التي ستسمح للباحثين اللسانيين المختصين في دراسة لغات مختلفة من التواصل الأكثر فعالية بينهم ، ومن القيام

بدراسات مشتركة ومقارنة .

نعتمد على الملاحظات السالفة الذكر لنقترح ، بدلاً من توزع تعليم العلوم الإنسانية الأساسية في مؤسسات جامعية مختلفة ، أن تجمعها مؤسسة واحدة لا تكون فيها هذه العلوم مرتبطة بالضرورة بالدراسات الأدبية . ونتصور كلية للعلوم الإنسانية تضم أقساماً هي الآتية : علم الاجتماع ، علم النفس ، علم التاريخ ، علم اللغة ، علم الاقتصاد ، السيميولوجيا ، الأنثربولوجيا والإثنولوجيا ، ثم إبستمولوجيا العلوم .

من الواضح أن هذه العلوم التي نقترح جمعها في مؤسسة جامعية واحدة مترابطة ، وأن فروعها كذلك تتقاطع . كما أن وجودها مجتمعة يسمح بالاشتراك في البحث ضمن مجموعات متعددة الميادين .

هكذا ، فإن ما نقترحه يستجيب أيضاً لمطلب المزيد من التواصل بين الباحثين الذين تتقارب ميادين بحثهم ، والذين يقتضي البحث في موضوعاتهم الاستعانة بنظريات ومفاهيم ومناهج تنتمي إلى علوم قريبة .

هذا الوجود المشترك للعلوم الإنسانية الأساسية ضمن مؤسسة جامعية واحدة هو الذي سيكون بالنسبة إليها منطلقاً قويّاً للحضور ، بوصفها علوماً مساعدة في مؤسسات جامعية أخرى يكون التكوين المتخصص فيها في حاجة إلى تكوين إضافي ملائم من العلوم الإنسانية . نتصور في هذه الحالة وجود تكوين تكميلي في العلوم الإنسانية أو دراسات منطبقة منها إلى جانب الدراسات الأدبية والقانونية والعلمية والتقنية .

لكن ، حيث إن تعليم العلوم الإنسانية في الوسط الجامعي لا يهدف إلى مجرد نقل المعارف ، بل هدفه الأسمى هو تكوين باحثين جدد في ميدانها ، وتطوير البحث وتجديد مناهجه وتقنيات البحث فيه ، فإنه لا بد من إيجاد مراكز للبحث في تلك العلوم ، تكون مرتبطة بكل المؤسسات التي تُدرس فيها العلوم الإنسانية ، وتكون الغاية منها خلق مناخ تواصلي بين الباحثين المهتمين

بموضوعات واحدة ووضع استراتيجيات البحث في هذه الميادين المترابطة .

هكذا ، فإن اقتراحاتنا بصدد تعليم العلوم الإنسانية وتوزيع تدريسها على المؤسسات الجامعية حاولت أن تستجيب للوضع النظري لمشكلات العلوم الإنسانية من جهة ، وللمطالب التربوية ومطالب البحث المطروحة على الجامعة من جهة أخرى .

لكن ، حيث إن تفكيرنا ينطلق من نموذج أو من نماذج عايناها ، فإننا نفترض أن يتكامل بحثنا هذا مع تفكير آخر قد ينطلق من معاينته لنماذج أخرى ، هذه هي الغاية السامية لدينا .

الهوامش والمراجع

(1) راجع كتابنا : **العلوم الإنسانية والإيديولوجيا** ، بيروت : دار الطليعة ، الفصل الأول .

(2) نقصد هنا درساً جامعيّاً ، يُعدّ للنشر ضمن كتاب قادم لنا عن «**إبستمولوجيا علوم الإنسان**» .

(3) هناك مؤلفات عديدة تتعرض لهذا الموضوع ، نشير منها إلى كتاب : أوتو كلينبرغ Otto Klinneberg ، **علم النفس الاجتماعي** ، ترجمة : حافظ الجمالي ، مطبعة جامعة دمشق ، 1962 ، راجعل الفصل الأول .

(4) راجع بصدد هذا الأمر :

Stoetrzel: **La psychologie sociale**, éditions Flammarion, Paris,1978, Voir Introduction.

(5) راجع كتاب أوتو كلينبرغ : **علم النفس الاجتماعي** ، الفصل الأول .

(6) راجع كتاب Stoetzel ، ص34-46 .

(7) هناك مؤلفات تهتم بهذا الفرع البيني نذكر منها كتاب :

Roger Bastide: **Sociologie des maladies mentales**, voir chapitre premier, p.21 et suite.

(8) راجع بهذا الصدد كتاب : أوتو كلينبرغ عن علم النفس الاجتماعي ، ص54 ، وما بعدها .

(9) قمنا بمحاولة لدراسة موضوع تقاطعات هذا العلم ، راجع محاولتنا هذه حسب المعطيات ا لآتية : تاريخ العلوم ، العلاقات بالميادين الأخرى ، الأهداف والمناهج ، مجلة أقلام ، العدد 54 ، الرباط ؛ 1981

(10) درسنا هذه العلاقة ضمن كتابنا : **ما هي الإبستمولوجيا** ، بيروت : دار الحداثة ، 1983 ، ثم مكتبة المعارف ، الرباط ، 1984 .

(11) راجع كتاب باشلار :

G. Bachelard: La **formation de l' esprit scientifique**, Librairie Vrain, Paris, 1972.

(12) هذا هو المشروع العام الذي خصص له بياجي حياته العلمية في أكبر مراحلها ، وقد أعددنا للنشر دراسة عن بياجي ، ونشير على القارئ بالرجوع إلى مؤلفاته ، وبخاصة منها كتابه :

J. Piaget: **Psychologie et épistémologie**, édition Gouthier, Paris, 1970.

(13) راجع بهذا الصدد كتاب بياجي :

J. Piaget: **Logiqe et connaissance scientifique**, édition Gallimard, collection Enyclopédie de La pléade, Paris, 1967. Voir: **L'épistémologieet ses variétés**, p.3 et suite.

(14) راجع بالعربية كتاب : عز الدين إسماعيل ، **التحليل النفسي للأدب** ، بالإضافة إلى مراجع أخرى .

(15) راجع بهذا الصدد :

Robert Escarpit: **Sociologie de la littérature**, P.U.F, Collection Que sais-Je?, Paris, 1958.

(16) راجع بهذا الصدد كتاباً مترجماً لفرويد : **التحليل النفسي والفن** ، ترجمة : جورج طرابيشي ، بيروت : دار الطليعة .

(17) بدأت العلوم الإنسانية باتباع نموذج العلم الفيزيائي ثم تحررت منه تدريجياً ، راجع ما كتبناه بهذا الصدد ضمن كتابنا : **العلوم الإنسانية والإيديولوجيا** ، الفصل الثالث .

(18) نقصد ما عبرنا عنه في إحدى مناظرات المنهجية التي كانت تنظمها جمعية البحث في الآداب والعلوم الإنسانية بكلية الآداب الرباط ، وقد نشر مع بحوث المناظرة ضمن كتاب «**إشكاليات المنهاج**» ، دار توبقال : الدار البيضاء . كما أعدنا نشره ضمن كتابنا : جرأة **الموقف الفلسفي** ، الدار البيضاء وبيروت : مطابع أفريقيا الشرق ، 1999 ، وذلك تحت عنوان : مهام الإبستمولوجيا .

(19) نقصد هنا بعض علماء القرن العشرين مثل إنشتين ، وماكس بلانك ، وفرويد ، وبياجي ، وغيرهم ممن قاموا بدراسة المشكلات الإبستمولوجية لعلومهم .

* * *